القمة العربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
ARAB SMEs SUMMIT
Baghdad, 18-20 November 2026 بغداد، 18-20 تشرين الثاني/نوفمبر

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

حلقة نقاش:
إضاءة على الذكاء الاصطناعي

التحوّل إلى الذكاء الاصطناعي: ماذا يعني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المنطقة العربية

19 تشرين الثاني/نوفمبر 2026

12:00-11:00 | المنصة الرئيسية

الخلفية والسياق الإقليمي

يُغيّر الذكاء الاصطناعي طريقة عمل الشركات وأشكال الابتكار والتنافس بينها، وقد بات أثره واضحاً على الاقتصادات في مختلف أنحاء العالم. وفي حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، يتيح هذا التحوّل فرصة حقيقية للنمو والابتكار والوصول إلى أسواق جديدة، لكن هذه الفرص تبقى رهناً بتوفّر الظروف المؤاتية.

وهذا التحوّل يتخذ أشكالاً مختلفة ويمضي بسرعات متفاوتة. ويُظهر مؤشر انتشار الذكاء الاصطناعي الصادر عن شركة مايكروسوفت فوارق كبيرة في استخدامه بين سكان المنطقة. ففي النصف الثاني من عام 2025، استخدم الذكاء الاصطناعي 64 في المائة من السكان في سن العمل في الإمارات العربية المتحدة، و38.3 في المائة في قطر، مقابل 27 في المائة في الأردن، و13.4 في المائة في مصر، و12.7 في المائة في تونس، و12 في المائة في الجزائر، و11.2 في المائة في العراق، و10.9 في المائة في المغرب، في حين بلغ المتوسط العالمي 16.3 في المائة. وفي هذه الفوارق صورة عن التفاوت في مستويات البنية التحتية الرقمية والمهارات والاستثمار والجاهزية المؤسسية في المنطقة، ودليل على ضرورة اعتماد نهج أكثر شمولاً للجميع إزاء الذكاء الاصطناعي[1].

ويتركّز الزخم حالياً في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تنتقل بسرعة من وضع الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي إلى الاستثمار في مراكز البيانات والبنية التحتية الحاسوبية والبحث والمواهب وتطبيقات الذكاء الاصطناعي. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، بلغ الاستثمار برأس المال المخاطر في الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في هذه المجموعة نحو 1.6 مليار دولار منذ عام 2021، وشهدت المنطقة العربية نمواً في الإنتاج البحثي في هذا المجال. وتُعدّ الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية أكثر بلدان المنطقة جاهزيةً للذكاء الاصطناعي[2].

بعض البلدان، ومنها العراق، في مرحلة التأسيس للتحوّل في مجال الذكاء الاصطناعي. وقد وضع العراق استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، تركّز على إرساء الأسس المؤسسية والتنظيمية والبنية التحتية ورأس المال البشري اللازمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي على نطاق أوسع، ولا سيما في القطاعات ذات الأولوية.

غير أن التقدم على مستوى البلدان لا يوازيه بالضرورة تقدم في أوساط الشركات. فقد خلصت دراسة أُجريت في عام 2025 على 327 من المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجالَي الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية في 10 بلدان عربية إلى وجود فوارق كبيرة في مدى نضج المنظومات الوطنية للذكاء الاصطناعي. وتواجه المشروعات المشمولة بالمسح نقصاً في التمويل والمهارات والبنية التحتية والأطر التنظيمية. ويؤكد ذلك ضرورة تحويل الزخم المتنامي للذكاء الاصطناعي في المنطقة إلى فرص أوسع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[3].

ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الشركات الصغرى على زيادة الكفاءة، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية، وذلك من خلال تيسير الوصول إلى أدوات تحليل البيانات وخدمة العملاء والتسويق والتخطيط. كما يمكن أن يتيح فرصاً لمنتجات وخدمات ونماذج أعمال جديدة. ويتوقف تحويل هذه الإمكانات إلى مكاسب فعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مدى توفر العوامل الأساسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، منها بنية تحتية رقمية موثوقة، وتكنولوجيا ميسورة الكلفة، وبيانات ملائمة، ومصادر كافية للتمويل، وقوى عاملة بالمهارات المطلوبة. وقد يكون استيفاء هذه العوامل صعباً على الشركات الصغرى ذات الموارد المالية والتقنية المحدودة[4].

وهذا الوضع يقود إلى سؤال أوسع حول الجهات التي ستستفيد من التحوّل إلى الذكاء الاصطناعي. فالشركات الكبرى والبلدان التي تتمتع ببنية تحتية رقمية ومهارات ومنظومات ابتكار أقوى وبفرص أفضل للحصول على التمويل هي الأقدر على استخدام الذكاء الاصطناعي وجني ثماره. وفي هذا الوضع ما يمكن أن يؤدي إلى اتساع الفوارق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة

والشركات الكبرى، وكذلك بين البلدان. ولذلك، لا تكمن الأولوية في المنطقة العربية في مجرد تسريع الاستثمار في الذكاء الاصطناعي، بل في ضمان قدرة البلدان والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على اختلاف مستويات جاهزيتها، على المشاركة في هذا التحوّل والاستفادة منه.

وفي الوقت نفسه، يحتاج استخدام الذكاء الاصطناعي إلى بيئة مؤازرة لبناء الثقة، وتهيئة الشروط اللازمة لحماية البيانات والشفافية والأمن السيبراني، وتشجيع الاستخدام المسؤول. وتزداد أهمية هذه البيئة مع اتساع استخدام الذكاء الاصطناعي في الشركات والحكومات، بحيث تكمّل الهدف الاقتصادي الأوسع، وهو إتاحة الذكاء الاصطناعي وفوائده للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتتناول حلقة النقاش سبل تحويل الطموحات في مجال الذكاء الاصطناعي إلى أثر اقتصادي ملموس للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية. كما تتناول الدور الذي يمكن أن تؤديه الحكومات والشركات وسائر أصحاب المصلحة في مؤازرة هذا التحوّل، ونشر استخدام الذكاء الاصطناعي، وإتاحة فرصه كاملةً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الأهداف

- دراسة ما يعنيه التحوّل السريع إلى الذكاء الاصطناعي لمستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المنطقة العربية، بما في ذلك آثاره على الإنتاجية والقدرة التنافسية والابتكار ونمو الأعمال.
- تقييم الفجوات والقيود الرئيسية التي تحدّ من قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك ما يتعلق بالمهارات والبنية التحتية وإمكانية الحصول على التكنولوجيا والبيانات والتمويل.
- استكشاف أدوار الحكومات والقطاع الخاص والمستثمرين وشركاء التنمية في تهيئة منظومة تمكينية لنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة القائم على الذكاء الاصطناعي.
- تحديد الأولويات الاستراتيجية الكفيلة بتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية من المشاركة في التحوّل إلى الذكاء الاصطناعي والاستفادة منه.

جدول الأعمال

الوقت	عنوان الجلسة	وصف الجلسة	المتحدث/الميسر
12:00-11:00	التحوّل إلى الذكاء الاصطناعي: ماذا يعني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المنطقة العربية	تتناول حلقة النقاش كيف يُعيد التطوّر السريع للذكاء الاصطناعي تشكيل مستقبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في أنحاء المنطقة العربية. ويبحث النقاش الآثار على الإنتاجية والقدرة التنافسية والابتكار وفرص الأعمال الجديدة، ويسلّط الضوء على تفاوت مستويات الجاهزية، والفجوات الرئيسية، وخطر اتساع الهوّة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى، وبين البلدان. ثم ينتقل إلى ما يلزم تغييره على مستوى المنظومة لتهيئة بيئة تمكينية وشاملة للجميع تتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من التحوّل إلى الذكاء الاصطناعي.	**محمد اللهو،** مسؤول ملف القطاع الخاص، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الأردن **راما شقاقي،** رئيسة واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا (QSTP)، قطر **بلاسم سالم،** رئيس مجلس مفوضي هيئة الإعلام والاتصالات، العراق **ياسمين الراوي،** خبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، الإمارات العربية المتحدة **علي حسين التميمي،** عميد كلية التميز، جامعة بغداد، العراق

الحواشي

1. Microsoft AI Economy Institute, Global AI Adoption in 2025, 2026.
2. IMF, Gulf Cooperation Council (GCC) — Enhancing Resilience to Global Shocks: Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries, 6 December 2025.
3. Mohammed Bin Rashid School of Government, Bridging the AI Divide: Governance, Innovation & Competitiveness in the MENA Region, 2025.
4. IMF, The Global Impact of AI: Mind the Gap, Working Paper, No. 076, 2025.